

Distr.: General  
26 January 2023  
Arabic  
Original: English

# مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



فريق استعراض التنفيذ

الدورة الرابعة عشرة

فيينا، 12-16 حزيران/يونيه 2023

البند 4 من جدول الأعمال المؤقت\*

حالة تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

خلاصة وافية

مذكرة من الأمانة

إضافة

المحتويات

الصفحة

2	.....	ثانياً - خلاصة وافية
2	.....	منغوليا

\* CAC/COSP/IRG/2023/1



الرجاء إعادة استعمال الورق

270223 270223 V.23-01357 (A)



## ثانياً - خلاصة وافية

### منغوليا

#### 1- مقدمة: لمحة عامة عن الإطار القانوني والمؤسسي لمنغوليا في سياق تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

وقعت منغوليا على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في 29 نيسان/أبريل 2005، وصدقت عليها في 11 كانون الثاني/يناير 2006.

واسْتُعْرَضَ تنفيذ البلد للفصلين الثالث والرابع من الاتفاقية في السنة الأولى من الدورة الأولى للاستعراض، ونُشِرَت الخلاصة الوافية لذلك الاستعراض في 25 آب/أغسطس 2011 (CAC/COSP/IRG/II/1/1/Add.1).

وتتبع منغوليا نظام القانون المدني. ويتضمن الإطار القانوني الوطني لمنع ومكافحة الفساد أحكاماً من عدد من القوانين، ولا سيما القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية، وقانون مكافحة الفساد، وقانون مكافحة الجريمة والانتهاكات، وقانون المشتريات العمومية، وقانون تنظيم المصالح العامة والخاصة ومنع تضارب المصالح في الخدمة العمومية (القانون المعني بتضارب المصالح)، وقانون الخدمة المدنية، وقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. كما أنّ منغوليا طرف في عدد من الاتفاقيات الدولية المعنية بالتعاون الدولي ومكافحة ومنع الجريمة.

وتتعاون سلطات البلد على الصعيد الدولي من خلال عدة آليات وشبكات، من بينها فريق آسيا والمحيط الهادئ المعني بغسل الأموال، ومجموعة إيغومنت لوحدات الاستخبارات المالية، وشبكة العمليات العالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنترپول).

ولدى منغوليا عدة هيئات وأجهزة معنية بمنع الفساد ومكافحته، من بينها الهيئة المستقلة لمكافحة الفساد (الهيئة المستقلة)، ومجلس الخدمة المدنية، وجهاز المشتريات الحكومية، ومصرف منغوليا، وهيئة الرقابة المالية، ووحدة المعلومات المالية.

#### 2- الفصل الثاني: التدابير الوقائية

##### 1-2 ملاحظات على تنفيذ المواد قيد الاستعراض

سياسات وممارسات مكافحة الفساد الوقائية؛ هيئة أو هيئات مكافحة الفساد الوقائية (المادتان 5 و6)

اعتبر أن الاستراتيجية الوطنية الأولى للبلاد في مجال مكافحة الفساد قد نُفِذت في عام 2010. واعتمد الخورال الأكبر للدولة (البرلمان) استراتيجية وطنية جديدة لمكافحة الفساد في عام 2016، عملاً بالمادة 21 من قانون مكافحة الفساد. وتتضمن الاستراتيجية مادة عن مشاركة المجتمع المدني (المادة 4-1-7). وبدأ تنفيذ الاستراتيجية في عام 2017 وأُضِي إلى اعتماد الهيئة المستقلة لتقرير نهائي في عام 2021. ويجري تنفيذ الاستراتيجية من قبل جميع الهيئات العامة. وتقدم الهيئات تقارير تنفيذ سنوية إلى الهيئة المستقلة، التي ترفع تقاريرها إلى البرلمان (المادة 8 من الاستراتيجية). وكان من المقرر تقييم الاستراتيجية في أيلول/سبتمبر 2022، ومن المتوقع وضع استراتيجية جديدة بعد ذلك.

وأنشئت بموجب قانون مكافحة الفساد الهيئة المستقلة لمكافحة الفساد كهيئة خاصة حكومية مستقلة عهد إليها بزيادة الوعي العام بالفساد، والاضطلاع بأنشطة منع الفساد، وإجراء تحقيقات من أجل كشف أفعال الفساد، واستعراض إقرارات الموجودات والدخل (المادة 15). كما تقوم الهيئة المستقلة أيضاً برصد وتقييم تنفيذ القانون وإطلاع المواطنين والجمهور على عملية التنفيذ (المادة 18).

واللجنة المستقلة مكلفة قانوناً بالعمل على نحو مستقل، ويحظر على أي شخص التدخل في عملياتها (المادة 16 من قانون مكافحة الفساد). ويعين البرلمان رئيس اللجنة المستقلة لمدة ست سنوات، بعد عملية استماع علنية وترشيح من قبل رئيس الوزراء. ويتبع تعيين نائب رئيس اللجنة المستقلة نفس الإجراء، باستثناء أن رئيس اللجنة المستقلة هو من يرشح نائب الرئيس (المادة 21 من القانون). ولا يجوز عزلهما من مناصبيهما إلا للأسباب المحددة في المادة 22 من القانون. ويقدم تمويل كاف إلى اللجنة المستقلة.

وأنشئ مجلس عام تحت إشراف رئيس الجمهورية لضمان المشاركة النشطة للجمهور في مكافحة الفساد وإسداء المشورة بشأن الوضع المتعلق بالفساد وتنفيذ قانون مكافحة الفساد (المادة 27 من القانون). ولم تخصص للمجلس الموارد الكافية للاضطلاع بولايته.

واللجنة المستقلة هي السلطة المعيّنة لمساعدة الدول الأطراف الأخرى في الاتفاقية على وضع وتنفيذ تدابير منع الفساد.

*القطاع العام؛ مدونات قواعد سلوك للموظفين العموميين؛ التدابير المتعلقة بالجهاز القضائي وأجهزة النيابة العامة (المواد 7 و8 و11)*

تتألف الخدمة المدنية من أربع فئات، وتشكل دائرة الإدارة العامة والدائرة الحكومية الخاصة "الخدمة المدنية الأساسية" (المادتان 6 و10 من قانون الخدمة المدنية). ويحدد قانون الخدمة المدنية الشروط العامة المحددة للأهلية اللازمة للقبول في الخدمة المدنية الأساسية، ومنها عدم وجود إدانات سابقة بجرائم تتعلق بالفساد أو إساءة استخدام السلطة (المادة 22-1).

وتُعقد امتحانات مهنية بانتظام لتعيين المرشحين في الخدمة المدنية الأساسية (المادة 33 من قانون الخدمة المدنية). ويكون الجزء المكتوب من عملية الامتحان رقمياً بالكامل. ويدير الامتحانات مجلس الخدمة المدنية (المادة 33-4، مقروءة بالاقتران مع المادة 65-1 من القانون).

ومجلس الخدمة المدنية هو السلطة المركزية المكلفة بتقديم الإرشاد الأخلاقي للموظفين في المناصب الإدارية والتنفيذية، والإشراف على تنفيذ التدريب ومعالجة الشكاوى المتعلقة بإجراءات التوظيف والاختيار (المادة 66 من قانون الخدمة المدنية). ويتعين على جميع الموظفين العموميين المندرجين تحت تصنيف "الدائرة الحكومية الخاصة" تلقي تدريب في مجال الأخلاقيات ومكافحة الفساد قبل الترقية إلى مناصب أعلى (المادة 23-2 من القانون). ومع ذلك، فلا توجد قواعد محددة لاختيار الموظفين وتعيينهم وتناوبهم على المناصب المعرضة للفساد، ولا توجد قائمة بهذه المناصب. وتفحص اللجنة المستقلة المرشحين المحتملين للمناصب الإدارية والتنفيذية بناء على طلب الهيئات التي توظفهم.

ويتضمن قانون الخدمة المدنية أحكاماً مفصلة بشأن مرتبات وأجرة واستحقاقات المستخدمين المدنيين واستحقاقات الضمان الاجتماعي الخاصة بهم. وترتبط مستويات المرتبات بمتوسط المستويات المعيشية للسكان ومتوسط مرتبات المناصب في القطاع الخاص (المادتان 57 و58).

ويصف القانون المتعلق بالانتخابات الرئاسية، وقانون الانتخابات البرلمانية، وقانون انتخاب الخورال التمثيلي للمواطنين (البرلمانات الإقليمية) الحقوق والطرائق المتعلقة بالمشاركة الإيجابية والسلبية في الانتخابات. ولا يمكن تسجيل من يتطلعون إلى الترشح الذين سبق إدانتهم بجرائم فساد للترشح للمناصب (المادة 26-6 من قانون الانتخابات الرئاسية؛ والمادة 29-8 من قانون الانتخابات البرلمانية؛ والمادة 28-8 من قانون انتخاب الخورال التمثيلي للمواطنين).

وينظم قانون الانتخابات البرلمانية تمويل الأحزاب السياسية في سنوات الانتخابات، بينما ينظم قانون الأحزاب السياسية التمويل في السنوات الأخرى. ويتعين على جميع الأحزاب نشر معلومات عن التبرعات التي تتلقاها (المادة 18-4 من قانون الأحزاب السياسية). وبالنسبة للانتخابات البرلمانية، تحدد الهيئة الحكومية العليا للمراجعة الحد الأقصى للإتفاق الانتخابي (المادة 50 من قانون الانتخابات البرلمانية) وتقوم بمراجعة ونشر تقارير الإتفاق الانتخابي، التي تجسد الإيرادات والنفقات (المادتان 57 و58 من قانون الانتخابات البرلمانية).

واعتمدت مدونة قواعد السلوك لموظفي الخدمات الإدارية وخدمات الدعم في عام 2019 (بموجب المرسوم 2019/33). وتتص المدونة على سبع قواعد رئيسية يتعين على الموظفين التقيد بها، تشمل الالتزام المتعلقة بعدم التأثير بنفوذ الأحزاب السياسية، وخدمة الشعب بكل إخلاص، وصون سمعة الخدمة العمومية (المادة 1-2 من المدونة). وقد يؤدي انتهاك المدونة إلى عقوبات تأديبية و"أخلاقية"، مثل التوبيخ أو الإلزام بالاعتذار (المادة 2-4 من المدونة). ويمكن إبلاغ اللجنة المستقلة بانتهاكات مدونة قواعد السلوك، وتعالج اللجنة الانتهاكات المتعلقة بتضارب المصالح والفساد (المادة 2-10 من المرسوم الداخلي A/60 الصادر عن اللجنة المستقلة). وإذا اشتبه في أن السلوك يصل إلى مستوى الإجرام، تحال المسألة إلى سلطات إنفاذ القانون (المادة 4-4 من المدونة).

وبعض الموظفين، مثل القضاة وأعضاء النيابة العامة وضباط الشرطة والموظفين الإداريين المركزيين والمحليين، ملزمون بإبلاغ اللجنة المستقلة فوراً بأي معلومات تتعلق بالفساد يحصلون عليها أثناء أدائهم لواجباتهم الرسمية (المادة 8 من قانون مكافحة الفساد). وتحتفظ اللجنة المستقلة بقناة إبلاغ لعامة الجمهور يمكن أيضاً للموظفين العموميين والمنظمات استخدامها. ويمكن لمن يرغب من الأشخاص أو الهيئات الإبلاغ عن معلومات متعلقة بالفساد القيام بذلك دون ذكر أسمائهم.

وقد أنشأت منغوليا إطاراً لإقرارات الذمة المالية، على النحو المبين أدناه في القسم المتعلق بالمادة 52 من الاتفاقية. والموظفون ملزمون أيضاً بالإفصاح عن حالات تضارب المصالح المحتملة قبل المشاركة في أي قرار إداري ترتب عليه آثار مالية أو قانونية (المادة 8-1 من قانون تضارب المصالح). وتقوم اللجنة المستقلة بفحص إقرارات الموجودات والدخل وإقرارات الإفصاح عن المصالح الخاصة لاستبانة حالات تضارب المصالح المحتملة قبل تعيين أي شخص. ويحظر على الموظفين العموميين قبول الهدايا أثناء أداء واجباتهم الرسمية (المادة 16 من القانون). وعلاوة على ذلك، لا يسمح لهم بشغل أي وظيفة أو منصب في نفس الوقت بخلاف تلك التي يسمح بها قانون تضارب المصالح (المادة 18)، ولا يمكنهم ممارسة أنشطة تجارية أو العمل ضمن الهيكل الإداري لمنشأة، إلا في عدد محدود من الحالات على النحو المبين في قانون تضارب المصالح (المادة 20).

واستقلالية القضاء مكفولة بموجب الدستور (المادة 49) وقانون المحاكم (المادة 42).

ولا توجد مدونة محددة لقواعد سلوك العاملين في الجهاز القضائي، وإن كان قانون المحاكم يتضمن لوائح مفصلة بشأن منع تضارب المصالح (المادة 50). ويخضع عدم الامتثال لتدابير تأديبية (المادة 57).

ويشرف جهاز النيابة العامة على التحقيق في القضايا ويشارك في المحاكمات القضائية نيابة عن الدولة (المادة 56 من الدستور؛ والمادة 4-1 من قانون الإجراءات الجنائية). ويتضمن القانون المعني بالنيابة العامة أحكاماً، بما في ذلك بشأن المرتبات والمكافآت، لضمان استقلالية أعضاء النيابة العامة (المادة 59). وفي عام 2018، أصدر الرئيس مدونة أخلاقيات أعضاء النيابة العامة، والتي تلزمهم بتقديم إقرارات بالموجودات (المادة 7). وتخضع انتهاكات مدونة الأخلاقيات لعقوبات تأديبية.

### المشتريات العمومية وإدارة الأموال العمومية (المادة 9)

ينطبق قانون المشتريات العمومية على شراء جميع السلع والأشغال والخدمات. وقامت منغوليا بوضع نظام للاشتراء الإلكتروني ([www.tender.gov.mn](http://www.tender.gov.mn))، يجب أن يتم من خلاله شراء أي شيء تتجاوز قيمته 20 مليون توغروغ (حوالي 5 700 دولار). وتطبق بعض الاستثناءات (المادة 3 من القانون).

وجهاز المشتريات الحكومية هو المسؤول عن عمليات الاشتراء الواسعة النطاق، وهو مسؤول عن إدارة منصة نظام الاشتراء الإلكتروني. ولا توجد قيمة قصوى لتحديد ما يشكل عمليات الاشتراء الواسعة النطاق؛ وتقرر الحكومة أو الوزراء المختصون العمليات التي ينبغي أن يتولاها جهاز المشتريات الحكومية. وتحدد وزارة المالية المعايير وتتعامل مع بعض الشكاوى المتعلقة بشرعية العملية التحضيرية قبل فتح مظاريف العطاءات (المادة 55 من قانون المشتريات العمومية).

ويتعين على الجهات المشتريّة الإعلان علنا عن دعوات تقديم العطاءات في وسائل الإعلام الجماهيرية وفي نظام الاشتراء الإلكتروني (المادة 21 من قانون المشتريات العمومية). ويجب على الجهة المشتريّة أن ترسي العقد على مقدم العطاء الذي اختير عطاؤه باعتباره العطاء المقيم الأقل سعرا الذي يفي بالمتطلبات، وأن تقدم مبررات رفض العطاء لمقدمي العطاءات الآخرين (المادة 29 من القانون).

ويشترط قانون المشتريات العمومية أيضا على الجهات المشتريّة أن تضع شروط المشاركة في عملية تقديم العطاءات وأن تنشرها سلفا (المادتان 19 و 21).

وينشئ قانون المشتريات العمومية نظاما للمراجعة والطعون. ويمكن لمقدمي العطاءات تقديم شكاوى خطية إلى الجهة المشتريّة. ومن حيث المبدأ، لا يمكن إصدار أي عقد طالما كانت هناك إجراءات جارية متعلقة بشكاوى (المادة 54). وإذا رأى مقدم العطاء حدوث انتهاكات من شأنها أن تحد من المنافسة العادلة، يمكن في نهاية المطاف تقديم شكاوى إلى وزارة المالية (المادة 55). ويمكن الطعن في القرارات أمام المحكمة الإدارية (المادة 56).

ولضمان الشفافية في عملية الاشتراء، يجب أن تتألف لجان التقييم من عضوين على الأقل يمثلان الرابطة المهنية في القطاع المعني أو القطاع الخاص أو منظمة غير حكومية (المادة 47-4 من قانون المشتريات العمومية).

ويشترط على الموظفين العموميين والمواطنين الذين عُيّنوا كأعضاء في لجنة تقييم العطاءات أن يكونوا متخصصين في مجال المشتريات العمومية (المادة 47-6 من قانون المشتريات العمومية). وهم ملزمون أيضا بالإفصاح، ضمن جملة أمور، عن عدم وجود أي تضارب في المصالح فيما يخصهم بشأن عملية الاشتراء التي عينوا من أجلها (المادة 8 من القانون؛ والمادة 2-19 من الأمر 2021/103 الذي اعتمده وزير المالية).

ويعتمد البرلمان الميزانية السنوية بناء على اقتراح مقدم من الحكومة. ويقوم مديرو الميزانية المباشرون بإعداد وتقديم تقارير ربع سنوية عن تنفيذ الميزانية وبيانات مالية إلى مديري الميزانية الأعلى مستوى. وتقدم التقارير السنوية عن تنفيذ الميزانية والبيانات المالية إلى الهيئات الحكومية المعنية بالمراجعة، وتقدم البيانات المالية المراجعة إلى مديري الميزانية الأعلى مستوى كل عام (المادة 8-9-1 من قانون الميزانية).

وتشرف المؤسسة الحكومية للمراجعة على التخطيط السليم للأموال العمومية والميزانيات والممتلكات العمومية، وتخصيصها واستخدامها وصرفها. ويُحمّل الموظفون العموميون الذين يخالفون التشريعات المحاسبية المسؤولية على النحو المنصوص عليه في قانون الخدمة المدنية ما لم يشكل الأمر فعلا إجراميا (المادة 27 من القانون المعني بالمحاسبة).

وتُعامل المستندات ذات الطابع المالي على أساس اللوائح المحددة في القانون المعني بأرشفة وإدارة وثائق الأعمال التجارية، الذي يلزم الأجهزة الحكومية بالاحتفاظ بالوثائق لمدة تتراوح بين 5 و40 عاما، حسب نوع الجهاز أو المؤسسة (المادة 27).

#### إبلاغ الناس؛ مشاركة المجتمع (المادتان 10 و13)

سنت منغوليا قانونا جديدا بشأن شفافية المعلومات العامة في عام 2022. وينطبق القانون على جميع المنظمات الممولة من ميزانية الدولة والميزانيات المحلية، بما يشمل الأحزاب السياسية، وإن كان يستثني القوات المسلحة وقوات حرس الحدود والقوات الداخلية وهيئة الاستخبارات. والمنظمات الخاضعة للقانون ملزمة بضمان شفافية المعلومات المتعلقة بعملياتها، وإدارة مواردها البشرية، وميزانياتها وإدارتها المالية، وأنشطتها المتعلقة بالاشتراء (المادة 8-1).

وفي الحالات التي يتم فيها انتهاك الحق في الحصول على معلومات، يمكن للمواطنين والكيانات القانونية تقديم شكوى إلى منظمة أو مسؤول في مستوى أعلى، أو في حالة عدم وجود مثل هذه المنظمة أو المسؤول، إلى المحكمة (المادة 14-1-6 من قانون شفافية المعلومات العامة).

وعلا بالمادة 15 من القانون الإداري العام، يحق للأشخاص الذين يقدمون طلبا إلى منظمة إدارية، أو يخضعون لإجراء إداري، أو يتضررون من عملية صنع القرارات في منظمة إدارية، الحصول على معلومات بشأن عملية اتخاذ القرارات الإدارية والحصول على نسخ من الوثائق ذات الصلة.

واستحدثت منغوليا منصة الحكومة الإلكترونية، التي تمكن المواطنين من الوصول إلى أكثر من 600 خدمة حكومية عبر الإنترنت (يقصر ذلك حاليا على سكان أولان باتور).

وعلا بالمادة 26 من قانون مكافحة الفساد، تقدم اللجنة المستقلة تقارير سنوية إلى البرلمان عن تنفيذ تشريعات مكافحة الفساد وعن المستويات العامة للفساد في منغوليا. وهذه التقارير متاحة للجمهور، وهي تتضمن لمحة عامة عن الانتهاكات المكتشفة في الهيئات العمومية ونتائج الدراسات الاستقصائية التي أجرتها اللجنة المستقلة، على سبيل المثال بشأن نطاق الفساد وأشكاله وأسبابه.

وتنشر مسودات القوانين والقرارات على الإنترنت لضمان الشفافية وتمكين الجمهور من تقديم مداخلات. وأنشأ الجهاز الوطني للمراجعة منصة باسم Open Audit، يمكن من خلالها لأي شخص الحصول على تقارير مراجعة حسابات مبسطة ورسوم بيانية.

ولأغراض تنفيذ قانون الحساب الزجاجي ("Glass Account" Law) المعني بشفافية الحسابات المتعلقة بالأموال العمومية، الذي يهدف إلى تزويد الجمهور بوسيلة سهلة وشفافة لرصد كيفية إنفاق الأموال العمومية والجهات التي تقوم بالإنفاق، تدير وزارة المالية موقعا على شبكة الإنترنت يضم صفحات شبكية مخصصة لكل منظمة ذات صلة للاحتفاظ بمعلومات عن أنشطتها المالية.

وتنظم اللجنة المستقلة حملات إعلامية للتوعية بالعواقب الضارة والآثار السلبية للفساد. وتعمل اللجنة المستقلة أيضا مع وزارة التعليم والثقافة والعلوم لتقييم حالة التنقيف بشأن مكافحة الفساد في مناهج مختلف البرامج الدراسية.

ويمكن إبلاغ اللجنة المستقلة بجرائم الفساد المشتبه في ارتكابها من خلال قنوات مختلفة، منها استمارات الإبلاغ على الإنترنت والخط الساخن. وتعلن اللجنة بنشاط عن وجود الخط الساخن من أجل إنكاء الوعي. ومع ذلك، أظهر استطلاع أُجري في عام 2018 أن عدد الأشخاص الذين أفادوا بعلمهم بقنوات الإبلاغ الخاصة باللجنة المستقلة قد انخفض. واللجنة المستقلة مكلفة أيضا باتخاذ تدابير لدعم ومساعدة إجراءات ومبادرات وتوصيات المنظمات غير

الحكومية والمجتمعات المحلية والأفراد في مجال مكافحة الفساد، وتعزيز مشاركتهم (المادة 18-1-4 من قانون مكافحة الفساد). وينظر البرلمان حالياً في مشروع القانون المعني بحماية المبلغين عن المخالفات.

#### القطاع الخاص (المادة 12)

تُزَمُّ كيانات القطاع الخاص باتباع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (المادة 4 من قانون المحاسبة).

وتساعد اللجنة المستقلة الأعمال التجارية على وضع مدونات قواعد السلوك والبرامج التدريبية. وفي حالة عدم الامتثال لمدونات قواعد السلوك هذه، يمكن للجنة المستقلة إصدار توصيات ومتابعتها (المادة 6-6 من قانون مكافحة الفساد). ولا توجد آليات أو إجراءات محددة تعزز التعاون بين سلطات إنفاذ القانون وكيانات القطاع الخاص ذات الصلة، وإن كان يمكن لكيانات القطاع الخاص إبلاغ اللجنة المستقلة بحوادث الفساد (المادة 9-1 من قانون مكافحة الفساد).

وعملًا بالقانون المعنى بالتسجيل الحكومي، يُحتَقَظُ بسجل يتضمن معلومات عن الكيانات القانونية (المادتان 7 و10). وتُنشَرُ هذه المعلومات، التي لا تتضمن هويات المساهمين أو المالكين المنتفعين النهائيين، في بوابة التسجيل وهي متاحة للجمهور.

وتخضع فئات معينة من الموظفين العموميين لفترة فاصلة مدتها عامان بعد ترك مناصبهم (المادة 22 من قانون تضارب المصالح). وينطبق هذا القيد، ضمن من ينطبق عليهم، على الموظفين الذين كانوا يشغلون مناصب سياسية أو إدارية أو مناصب خاصة في الدولة، وعلى المديرين والموظفين الإداريين السابق عملهم في الشخصيات الاعتبارية المملوكة للدولة أو المملوكة محلياً (المادة 3-1-4 من قانون تضارب المصالح؛ والمادة 4 من قانون مكافحة الفساد).

ويتولى المديرون التنفيذيون للمنشآت والمنظمات مسؤولية إدارة وتنفيذ الممارسات المحاسبية (المادة 18 من قانون المحاسبة). ويلتزم كبير المحاسبين بالقواعد التي تحظر الممارسات المشار إليها في الفقرة 3 من المادة 12 من الاتفاقية (المادة 20 من قانون المحاسبة). وتخضع انتهاكات قانون المحاسبة للعقوبات (المادة 27). وعلاوة على ذلك، ينص القانون المعنى بالانتهاكات على فرض غرامات في حالات انتهاك قانون المحاسبة (المادة 11-18 من القانون المعنى بالانتهاكات)، ويجرم القانون الجنائي تزيف وتزوير الأدلة والوثائق المالية وغيرها من الوثائق (المواد 7-18 و 21-1 و 23-2 إلى 23-4).

ولا يُحظر صراحة الخصم الضريبي للنفقات التي تمثل رشاوى أو للنفقات الأخرى المستخدمة في تعزيز السلوك الفاسد.

#### تدابير منع غسل الأموال (المادة 14)

يتكون النظام القانوني لمنع غسل الأموال الخاص بالبلد بصورة أساسية من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بالإضافة إلى الأوامر واللوائح والمبادئ التوجيهية ذات الصلة الصادرة عن السلطات الإشرافية، بما في ذلك اللوائح المتعلقة بالتدابير الوقائية بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (الصادرة عن مصرف منغوليا عملاً بالمادة 5-14 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والموجهة للمصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية).

وبغية الامتثال لمقتضيات مكافحة غسل الأموال، يجب أن يكون لدى جميع المؤسسات المالية والأعمال والمهنة غير المالية المعنية (الكيانات المبلغة بموجب المادة 4 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب) نظم داخلية لمكافحة غسل الأموال تشمل تحديد هوية العملاء والمالكين المنتفعين؛ والمراقبة المستمرة للمعاملات؛ وتطبيق تدابير

العناية الواجبة المعززة فيما يتعلق بالزبائن ذوي المخاطر العالية والحسابات والمعاملات ذات المخاطر العالية؛ وحفظ السجلات والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة (انظر القسم المتعلق بالمادة 52 من الاتفاقية أدناه).

وعلا بالمادة 5 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والمادة 12 من اللوائح المتعلقة بالتدابير الوقائية بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، يجب أن تتضمن التحويلات البرقية للأموال المعلومات المطلوبة والدقيقة عن منشئ التحويل والمستفيد منه. كما يجب تطبيق إجراءات فعالة قائمة على تقييم المخاطر لتحديد ما إذا كان ينبغي تنفيذ التحويل أم رفضه أم تعليقه في حالة عدم وجود المعلومات المطلوبة بشأن دافع الأموال أو المستفيد منها. كما تُلزم المؤسسات المالية الوسيطة بالاحتفاظ بهذه المعلومات عبر سلسلة الدفع.

وتمنح المادة 18-2 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وحدة المعلومات المالية صلاحية بحث امتثال جميع الكيانات المبلغة للقانون. وتحدد المادة 19 من القانون السلطات التي تضطلع بوظائف إشرافية تتعلق بغسل الأموال لكل كيان مبلغ. ومن هذه السلطات مصرف منغوليا بالنسبة للمصارف، وهيئة الرقابة المالية بالنسبة للمؤسسات المالية غير المصرفية، وهيئة الرقابة المالية وسلطات الترخيص والإشراف ذات الصلة بالنسبة لمختلف الأعمال والمهن غير المالية المحددة، بالإضافة إلى نقابة المحامين المنغولية، ورابطة المحامين المنغولية، وغرفة الموثقين، ومعهد المحاسبين العموميين المعتمدين.

وبالنظر إلى الإحصاءات المتعلقة بالإشراف الكامل على الأعمال والمهن غير المالية المحددة، فإن الإشراف عليها هو من المجالات التي ينبغي تحسينها.

وينص قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على مجموعة من تدابير التصحيح والجزاءات المتعلقة بعدم الامتثال لتدابير منع غسل الأموال (المادة 23).

وقد تأسست وحدة للمعلومات المالية داخل مصرف منغوليا. وتقوم الوحدة بتلقي وتحليل ونشر المعلومات المتعلقة بالمعاملات المشبوهة أو محاولات القيام بالمعاملات التي قد تنطوي على غسل الأموال أو الجرائم المقترنة أو تمويل الإرهاب إلى سلطات إنفاذ القانون المختصة (المادة 16 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب). وانضمت وحدة المعلومات المالية إلى مجموعة إيغومنت في عام 2009.

وتقوم السلطات الإشرافية وسلطات إنفاذ القانون المسؤولة عن مكافحة غسل الأموال بالتعاون وتبادل المعلومات على الصعيدين المحلي والدولي (المادة 19-2 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب). كما أنشأت منغوليا مجلس التعاون الوطني، الذي يتألف من ممثلين عن مختلف السلطات الوطنية المختصة، لتنظيم التنسيق في المسائل المتصلة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب على المستوى العملي (المادة 22 من القانون)، بالإضافة إلى اللجنة الوطنية، التي تنظم تنسيق هذه المسائل على مستوى السياسات (المادة 22 (1) من القانون).

ولدى منغوليا نظام للإفصاح الكتابي عن النقد والصكوك القابلة للتداول لحاملها عند الدخول إلى البلد أو مغادرتها، إذا كانت قيمة النقود أو الأدوات تساوي أو تزيد عن 15 مليون توغروغ (حوالي 4 300 دولار) أو ما يعادلها بأي عملة أخرى (المادة 15 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب). ولا تُعرف تشريعات البلد الصكوك القابلة للتداول لحاملها.

ويبين تقرير التقييم المتبادل الذي نشره فريق آسيا والمحيط الهادئ المعني بغسل الأموال في أيلول/سبتمبر 2017 أن منغوليا عالجت العديد من أوجه القصور المحددة في التقرير السابق الصادر في تموز/يوليه 2007، بما في ذلك أوجه القصور المتعلقة بالتدابير الوقائية والإشراف. وتبين تقارير المتابعة الإضافية إحرار المزيد من التقدم في معالجة العديد من أوجه القصور المحددة في تقرير التقييم المتبادل لعام 2017.

وتساهم منغوليا بنشاط في تنمية وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي في مجال مكافحة غسل الأموال، وخصوصا من خلال مشاركتها في فريق آسيا والمحيط الهادئ المعني بغسل الأموال ومجموعة إيغومنت.



## 2-2- التجارب الناجحة والممارسات الجيدة

- تقوم اللجنة المستقلة برصد وتقييم تنفيذ قانون مكافحة الفساد (الفقرة 1 من المادة 6).
- توجد عملية امتحانات كتابية مرقمنة بالكامل لتعيين واختيار موظفي الخدمة المدنية (الفقرة 1 من المادة 7).
- أنشأت منغوليا هيئة (مجلس الخدمة المدنية) لتولي مسؤولية تقديم الإرشاد الأخلاقي للموظفين العموميين المعيّنين في مناصب إدارية وتنفيذية (الفقرة 1 من المادة 7).
- تخصص اللجنة المستقلة المرشحين المحتملين للمناصب الإدارية والتنفيذية بناء على طلب الجهات التي توظفهم (الفقرة 1 من المادة 7).
- تتيح منصة الحكومة الإلكترونية الوصول إلى أكثر من 600 خدمة عامة (المادة 10 (ب)).
- سن البلد قانون الحساب الزجاجي ("Glass Account" Law) الذي يهدف إلى تزويد الجمهور بوسيلة سهلة وشفافة لرصد كيفية إنفاق الأموال العمومية والجهات التي تقوم بالإنفاق (الفقرة 1 (ب) من المادة 13).
- تساهم منغوليا بنشاط في تنمية وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي في مجال مكافحة غسل الأموال، وخصوصاً من خلال مشاركتها في فريق آسيا والمحيط الهادئ المعني بغسل الأموال ومجموعة إيغمونت (المادة 14).

## 2-3- التحديات التي تواجه التنفيذ

- تُشجّع منغوليا على المضي قدماً في اعتماد تدابير حماية المبلغين عن المخالفات، وضمان امتثال هذه التدابير للالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقية، ومواصلة التوعية بوجود القنوات التي تتيحها اللجنة المستقلة للإبلاغ عن الحوادث التي يمكن اعتبارها فعلاً مجزماً وفقاً للاتفاقية (الفقرة 2 من المادة 13).
- وعلاوة على ذلك، يوصى بأن تقوم منغوليا بما يلي:
- تحديد المناصب العمومية المعرضة للفساد بوجه خاص، وضمان وجود إجراءات وافية لاختيار وتدريب الأفراد على تولي هذه المناصب وتناوبهم على المناصب عند الاقتضاء (الفقرة 1 (ب) من المادة 7).
- وضع قواعد أو منهجيات تحدد بشكل مستقل عمليات الاشتراء التي ينبغي أن يديرها جهاز المشتريات الحكومية، بدلاً من أن يترك القرار للحكومة أو الوزراء المختصين على أساس كل حالة على حدة (الفقرة 1 من المادة 9).
- النظر في إتاحة منصة الحكومة الإلكترونية لجميع المواطنين، بمن فيهم من يعيشون خارج أولان باتور، قدر الإمكان (المادة 10 (ب)).
- النظر في اعتماد قواعد سلوك العاملين في الجهاز القضائي (الفقرة 1 من المادة 11).
- النظر في تعزيز التعاون بين أجهزة إنفاذ القانون (بما فيها الأجهزة التي يعهد إليها تحديداً بمنع الفساد ومكافحته) وكيانات القطاع الخاص ذات الصلة (الفقرة 2 (أ) من المادة 12).
- عدم السماح صراحة بالخصم الضريبي للرشاوى والنفقات الأخرى المتكبدة في تعزيز السلوك الفاسد (المادة 12 (4)).

- السعي إلى تعزيز التدابير الرامية إلى زيادة الشفافية فيما يتعلق بهوية أصحاب الأسهم والملكية الانتفاعية لكيانات القطاع الخاص (الفقرة 2 (ج) من المادة 12).
- اتخاذ التدابير اللازمة لتحسين الإشراف على الأعمال والمهن غير المالية المعينة لأغراض مكافحة غسل الأموال (الفقرة 1 (أ) من المادة 14).
- النظر في تعريف الصكوك القابلة للتداول لحاملها التي يتعين الإفصاح عنها عبر الحدود (الفقرة 2 من المادة 14).

#### 4--2 الاحتياجات من المساعدة التقنية، التي حُددت من أجل تحسين تنفيذ الاتفاقية

- المساعدة في اعتماد البرنامج الوطني لمكافحة الفساد وتنفيذه ومتابعته وتقييمه، ويتوقع اعتماده في الربع الثاني من عام 2023 (الفقرة 1 من المادة 5).
- المساعدة في تعزيز الإطار الإحصائي لمكافحة الفساد، فيما يتعلق بقياس إنجازات البرنامج الوطني لمكافحة الفساد والتقدم الذي يحرزه بمجرد اعتماده (الفقرة 1 من المادة 5).

#### 3- الفصل الخامس: استرداد الموجودات

##### 3-1 ملاحظات على تنفيذ المواد قيد الاستعراض

حكم عام؛ التعاون الخاص؛ الاتفاقات والترتيبات الثنائية والمتعددة الأطراف (المواد 51 و56 و59)

لم تنشئ منغوليا إطارا قانونيا شاملا للتعاون الدولي واسترداد الموجودات. ويخضع استرداد الموجودات للأحكام العامة المتعلقة بتبادل المساعدة القانونية في المسائل الجنائية في قانون الإجراءات الجنائية (الفقرات 1-42 إلى 6-42)، بالإضافة إلى المعاهدات الثنائية والمتعددة الأطراف ذات الصلة التي تكون منغوليا طرفا فيها.

وزارة العدل والداخلية هي السلطة المركزية المعنية بتبادل المساعدة القانونية، بما في ذلك ما يتعلق باسترداد الموجودات. وتحيل الوزارة الطلبات الواردة لتبادل المساعدة القانونية إلى مكتب النائب العام، الذي يرصد تنفيذ الطلبات من جانب مكتب التحقيقات.

ووفقا للمادة 1-48-12 من القانون المعني بجهاز النيابة العامة، يمكن لمكتب النائب العام إقامة اتصالات مباشرة مع السلطات المختصة الأجنبية وسائر المنظمات الدولية، والتعاون معها. ووقع المكتب 10 مذكرات تفاهم وأبرم اتفاقين لتيسير وتأمين التبادل السريع للمعلومات. والمكتب هو أيضا جهة الاتصال الوطنية لشبكة آسيا والمحيط الهادئ المشتركة بين الوكالات لاسترداد الموجودات.

وفيما يتعلق باسترداد الموجودات، يمكن لمنغوليا أن تتعاون على أساس المعاملة بالمثل وبغض النظر عن وجود معاهدة. وتطبق نفس مجموعة التدابير والإجراءات المتاحة في الإجراءات الجنائية الداخلية في سياق التعاون الدولي. ويطبق البلد أحكام الاتفاقية مباشرة في الحالات التي لا ينطبق عليها أي اتفاق ذي صلة (الفقرة 3 من المادة 10 من الدستور).

واستعادت منغوليا موجودات موجودة في الخارج في ثلاث حالات وأعدت موجودات إلى بلد واحد.

وليس لدى منغوليا نظام لإدارة القضايا من أجل التعامل مع طلبات التعاون الدولي واسترداد الموجودات يتيح إصدار إحصاءات شاملة بشأن طلبات التعاون الدولي الواردة والصادرة.

ويمكن للجنة المستقلة وغيرها من السلطات المختصة مثل وكالة المخابرات العامة، وجهاز الشرطة الوطنية، ومكتب النائب العام، ووحدة المعلومات المالية، وهيئة الرقابة المالية، ومصروف منغوليا تبادل المعلومات على الصعيد الدولي دون تلقي طلب مسبق، وهي تقوم بذلك في الممارسة العملية. ووُقعت وحدة المعلومات المالية 21 مذكرة تفاهم تتعلق بالتعاون، بما في ذلك التبادل التلقائي للمعلومات، مع نظيراتها في الخارج. وتتبادل السلطات أيضا المعلومات تلقائياً من خلال مجموعة إيغمنت والإنترنت.

وقد أبرمت منغوليا العديد من اتفاقيات التعاون الدولي الثنائية والمتعددة الأطراف في مجالات مكافحة الجريمة وتعقب المجرمين والعائدات الإجرامية.

منع وكشف إحالة العائدات المتأتية من الجريمة؛ وحدة المعلومات الاستخباراتية المالية (المادتان 52 و58) تخضع المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المعينة لمقتضيات مكافحة غسل الأموال، وفقاً لقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والأوامر واللوائح والمبادئ التوجيهية ذات الصلة الصادرة عن السلطات الإشرافية، بما في ذلك اللوائح المتعلقة بالتدابير الوقائية بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الصادرة عن مصرف منغوليا. وتشمل هذه المقتضيات تدابير العناية الواجبة تجاه العملاء (المادة 5 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب)، بما في ذلك تحديد هوية العملاء والتحقق منها، وتحديد هوية المالكين المنتهقين (المادة 4 (1) من القانون)، والرصد المستمر للمعاملات والتحديث الدوري والمستمر للبيانات، وحفظ السجلات (لمدة خمس سنوات، بموجب المادة 8 من القانون)، والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة لدى وحدة المعلومات المالية (المادة 7 من القانون). وتشمل المقتضيات أيضاً تقييم مخاطر غسل الأموال واتخاذ إجراءات مناسبة لإدارة تلك المخاطر (المادة 5-3 من القانون)، وتوخي العناية الواجبة المعززة فيما يتعلق بالزبائن ذوي المخاطر العالية والحسابات والمعاملات ذات المخاطر العالية، بما في ذلك حسابات الأشخاص المحليين والأجانب المعرضين سياسياً (المادة 6 من القانون). وتوسع اللوائح المتعلقة بالتدابير الوقائية بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تطبيق تدابير العناية الواجبة المعززة إلى أفراد أسر الأشخاص المعرضين سياسياً والشركاء المقربين منهم (المادة 6-3 من اللائحة).

وتوفر اللوائح المتعلقة بالتدابير الوقائية بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تعليمات مفصلة عن الأشخاص والحسابات والمعاملات التي يجب إيلاؤها اهتماماً خاصاً (المادة 2). كما أصدر بنك منغوليا مذكرة توجيهية بشأن الإدارة القائمة على المخاطر فيما يتعلق بغسل الأموال وتمويل الإرهاب، مؤرخة في 6 شباط/فبراير 2018.

وتحظر إجراءات إنشاء المصارف (المادة 1-20-6 من قانون المصارف) إنشاء المصارف الوهمية. ويمنع قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المصارف من إقامة علاقات مراسلة مع المصارف الوهمية أو المصارف التي تقدم خدمات مراسلة لمصارف وهمية (المادة 5-7). ووفقاً للمادة 3-1-7 من القانون، "المصرف الوهمي" يعني المصرف الذي ليس لإدارته وعملياته حضور مادي في البلد الذي يُسجل ويُرخَّص فيه، والذي لا ينتسب إلى مجموعة مالية خاضعة للمراقبة والإشراف موحد فعال.

وقد أنشأت منغوليا إطاراً شاملاً لإقرارات الذمة المالية. وتتطلب المواد من 10 إلى 14 من قانون مكافحة الفساد من مجموعة من الموظفين العموميين، بالإضافة إلى المرشحين لرئاسة الجمهورية والبرلمان والخورال التمثيلي للمواطنين، الإفصاح عن دخلهم وموجوداتهم والتزاماتهم، والدخل الخاص بأفراد أسرهم وموجوداتهم والتزاماتهم. وتشمل الإقرارات الموجودة، بما فيها الحسابات المالية المحتفظ بها في الداخل أو في الخارج، وينبغي تقديمها سنوياً (بحلول 15 شباط/فبراير) وفي غضون 30 يوماً من تاريخ العمل، ولكن ليس عند انتهاء الخدمة. ويجب أيضاً تقديم إقرار كلما حدث تغيير جوهري في الدخل والموجودات المعلنة.

واللجنة المستقلة هي الهيئة الرئيسية المسؤولة عن تلقي إقرارات الموجودات والدخل والتحقق منها. وبحسب الشخص الخاضع للإقرار، قد تكون إحدى الهيئات الثلاث الأخرى مسؤولة عن تلقي إقرارات الموجودات والدخل، وهي اللجنة القانونية الدائمة للخورال الأكبر للدولة بالنسبة لإقرارات كبار الموظفين والموظفين التنفيذيين في اللجنة المستقلة، ومجلس المحاكم العام بالنسبة لإقرارات أعضاء المحكمة العليا وجميع القضاة، ولجنة الانتخابات العامة بالنسبة لإقرارات المرشحين لخوض الانتخابات.

وبدأ تقديم الإقرارات إلكترونياً من خلال موقع اللجنة المستقلة في عام 2011 وأصبح إلزامياً في عام 2018. ويقيم النظام تلقائياً المخاطر المحتملة بناء على البيانات المخزّنة، ويدق ناقوس الخطر وفقاً لمعايير معينة محددة سلفاً. وفي عام 2019، أطلقت اللجنة المستقلة نظاماً تجريبياً لتقديم الإقرارات الأولية إلكترونياً من قبل المرشحين للمناصب العمومية.

وتنشر إقرارات كبار الموظفين على الموقع الشبكي للجنة المستقلة وفي المجلة الإخبارية الحكومية (المادة 14-1)؛ وتتاح إقرارات جميع مقدمي الإقرارات الآخرين للجمهور (المادة 14-2).

وينص قانون مكافحة الفساد على عقوبات تأديبية تتراوح بين التوبيخ والفصل من المنصب في حالة تقديم إقرار كاذب أو عدم تقديم الإقرار (المادتان 8-13 و 9-13). وتقرض عقوبات بسبب عدم الامتثال لمقتضيات الإفصاح. وتجري اللجنة المستقلة تحقيقات بشأن الإقرارات التي دُوق بشأنها ناقوس الخطر وتحيل المسألة إلى مكتب النائب العام لفتح تحقيق جنائي إذا كانت هناك أدلة كافية على ارتكاب جريمة (مثل الإثراء غير المشروع).

ولا يستبعد القانون إمكانية تبادل المعلومات ذات الصلة مع السلطات المختصة الأجنبية.

وعلى الرغم من أن المادة 10 من قانون تضارب المصالح تحظر على الموظفين العموميين والأشخاص ممن لهم صلة بهم (الوالدان، والأشقاء، وأفراد الأسرة الآخرين، والعشير، ووالدا أحد الزوجين أو أشقاؤهما، والشركاء، والأطراف الأخرى ذات الصلة) فتح حسابات مصرفية بأسمائهم في ولايات قضائية محددة في الخارج، لم تعتمد مغولياً تدابير تلزم الموظفين العموميين الذين لديهم سلطة توقيع أو سلطة أخرى على حساب مالي في بلد أجنبي، بأن يبلغوا السلطات المعنية عن تلك العلاقة، وأن يحتفظوا بسجلات ملائمة فيما يتعلق بتلك الحسابات.

ووحدة المعلومات المالية هي جهاز مستقل وقائم بذاته (المادة 16 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب). وتتلقى الوحدة تقارير عن المعاملات المشبوهة وتقارير عن المعاملات النقدية والإقرارات الجمركية المشبوهة، وتحظى الوحدة بوصول واسع إلى مصادر المعلومات من أجل استخلاص المعلومات الاستخباراتية المالية. ويبدو أن الوحدة تمتلك موارد بشرية ومالية وتقنية كافية لتسيير عملها على نحو سليم. وتستخدم الوحدة التطبيق الحاسوبي لنظام مكافحة غسل الأموال المعروف اختصاراً باسم "غوأم" (goAML) التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والذي كان من المقرر تنفيذه بالكامل بحلول نهاية تموز/يوليه 2022.

*تدابير الاسترداد المباشر للممتلكات؛ آليات استرداد الممتلكات من خلال التعاون الدولي في مجال المصادر؛ التعاون الدولي لأغراض المصادرة (المواد 53 و 54 و 55)*

ينص القانون المدني على حق أي شخص، سواء أكان اعتبارياً أم طبيعياً، ومحلياً أم أجنبياً، في الشروع في إجراءات لتحديد ملكية الممتلكات (المادة 106-1) أو المطالبة بتعويض عن الأضرار (المادة 497-1) في محاكم مغولياً. ويمكن القيام بذلك إما برفع دعوى مدنية أو بالمشاركة في الإجراءات الجنائية (المواد 42 و 43 و 115-123 و 291-293 من القانون الجنائي؛ والمادتان 8-2 و 8-5 من قانون الإجراءات الجنائية).

وتتطبق أحكام هذه المواد أيضا على الدول الأجنبية على أساس مبدأ التنفيذ المباشر للاتفاقيات الدولية (الفقرة 3 من المادة 10 من الدستور) وعلى أساس المادة 2-2 من القانون المدني، التي تنص على أنه "إذا نصت المعاهدة الدولية على خلاف ذلك، يُعمل بالمعاهدة الدولية".

وتنص المادة 5-7 من القانون الجنائي، المتعلقة بمصادرة الموجودات والدخل، على تخصيص الدخل والموجودات المكتسبة من ارتكاب جريمة للتعويض عن الأضرار ونفقات الإجراءات الجنائية، وينبغي دفع أي مبلغ متبق في ميزانية الدولة. ويتيح هذا الحكم لمنغوليا الاعتراف بمطالبه دولة أخرى كمالك شرعي للممتلكات عندما يتعين اتخاذ قرار بشأن المصادرة.

ولا تنص تشريعات البلد على إنفاذ أوامر المصادرة الأجنبية. ومع ذلك، يجوز للسلطات الوطنية المختصة أن تصدر أمر مصادرة داخلي بناء على طلب أجنبي على أساس الأحكام العامة للقانون الجنائي (المادة 5-7) وقانون الإجراءات الجنائية (المادة 4-42) التي تنظم المصادرة والمساعدة القانونية المتبادلة.

ولا ينص التشريع المنغولي إلا على المصادرة المستندة إلى إدانة (المادتان 2-7 و 6-6-7 من القانون الجنائي). ويمكن لمحاكم منغوليا أن تأمر بمصادرة الممتلكات ذات المنشأ الأجنبي بموجب حكم قضائي يصدر بشأن جريمة غسل أموال إذا كانت الجريمة التي ارتكبت في البلد الأجنبي يعاقب عليها بالسجن لمدة لا تقل عن سنة واحدة وفقا لقانون البلد الأجنبي (المادة 5-7 (2) من القانون الجنائي).

ولا تنص تشريعات البلد على إمكانية تجميد أو حجز الممتلكات، بناء على أمر تجميد أو حجز أجنبي. غير أنه يمكن لسلطات التحقيق الجنائي أو المحاكم في منغوليا أن تصدر قرارا محليا بتجميد الممتلكات أو حجزها بناء على طلب أجنبي (المادة 4-42 من قانون الإجراءات الجنائية).

ولا تسمح تشريعات البلد صراحة لسلطاتها المختصة بأن تحافظ على الممتلكات من أجل مصادرتها في غياب طلب خارجي، مثلا بناء على توقيف أو اتهام جنائي أجنبي ذي صلة باحتياز تلك الممتلكات.

وتحدد المادة 2-42 من قانون الإجراءات الجنائية المعلومات التي يتعين إدراجها في طلبات المساعدة القانونية المتبادلة المرسلة إلى منغوليا.

ولا ينص قانون الإجراءات الجنائية على إمكانية رفض الطلب إذا كانت الممتلكات ذات قيمة لا يعتد بها. وفي الممارسة العملية، وقبل رفض الطلب أو رفع التدابير المؤقتة، يجوز دعوة الدولة الطالبة إلى تقديم وثائق أو معلومات إضافية.

وخلال عملية الاستعراض، قدمت منغوليا نسفا من قوانينها ولوائحها التي تنفذ المادة 55 من الاتفاقية. ولا تجعل البلد التدابير المشار إليها في الفقرتين 1 (أ) و 2 من المادة المذكورة مشروطة بوجود معاهدة.

وبالإضافة إلى تحديد أسباب لمشاركة أطراف ثالثة كمدعين مدنيين في الإجراءات الجنائية، يتضمن القانون الجنائي حكما بشأن حفظ حقوق الأطراف الثالثة الحسنة النية في حالات المصادرة التي يمكن أن يتوسع نطاقها إلى مصادرة بناء على طلب أجنبي (المادة 5-7 (5)).

#### *إرجاع الموجودات والتصرف فيها (المادة 57)*

لا تتناول تشريعات منغوليا مسألة إرجاع الموجودات.

والمبدأ العام بموجب تشريعات البلد هو أن الموجودات المصادرة ينبغي أن تستخدم للتعويض عن الأضرار التي لحقت بالغير ولتغطية تكاليف التحقيق. وإذا تجاوزت قيمة الموجودات المصادرة تكلفة التعويض عن الأضرار،

ينبغي تحويلها إلى ميزانية الدولة (المادة 5-7 (3) من القانون الجنائي). وينص تشريع البلد أيضا على حفظ حقوق الأطراف الثالثة الحسنة النية في حالات المصادرة (المادة 5-7 (5) من القانون الجنائي). وتنص تشريعات منغوليا على إمكانية خصم النفقات المتكبدة في عمليات التحقيق أو الملاحقة أو الإجراءات القضائية (المادة 1-4 من قانون الإجراءات الجنائية؛ والمادة 5-7 (3) من القانون الجنائي). ويمكن لمنغوليا، عند الضرورة، أن تبرم اتفاقات أو ترتيبات على أساس كل حالة على حدة من أجل التصرف نهائياً في الممتلكات المصادرة، بيد أنها لم تقم بذلك بعد.

### 2-3- التجارب الناجحة والممارسات الجيدة

- منغوليا عضو في شبكة آسيا والمحيط الهادئ المشتركة بين الوكالات لاسترداد الموجودات وتشارك بانتظام في أنشطتها الرامية إلى تعزيز التعاون الدولي على استرداد الموجودات (المادة 59).

### 3-3- التحديات التي تواجه التنفيذ

تُشجّع منغوليا على وضع نظام لإدارة القضايا من أجل التعامل مع طلبات التعاون الدولي واسترداد الموجودات (المادة 51).

وعلاوة على ذلك، يوصى بأن تقوم منغوليا بما يلي:

- إنشاء إطار قانوني شامل للتعاون الدولي واسترداد الموجودات (المادة 51).
- النظر في مراجعة إطار إقرارات الذمة المالية بحيث يلزم أيضا الموظفين العموميين المعنيين بالإفصاح عن موجوداتهم والتزاماتهم عند نهاية خدمتهم (الفقرة 5 من المادة 52).
- النظر في اعتماد تدابير تلزم الموظفين العموميين الذين لديهم سلطة توقيع أو سلطة أخرى على حساب مالي في بلد أجنبي، بأن يبلغوا السلطات المعنية عن تلك العلاقة، وأن يحتفظوا بسجلات ملائمة فيما يتعلق بتلك الحسابات (الفقرة 6 من المادة 52).
- اتخاذ ما قد يلزم من تدابير للسماح لسلطاتها المختصة بإنفاذ أمر مصادرة صادر عن محكمة في دولة طرف أخرى ومتعلق بجرائم منصوص عليها في هذه الاتفاقية (الفقرة 1 (أ) من المادة 54).
- النظر في اتخاذ تدابير للسماح بالمصادرة دون إدانة جنائية في الحالات التي لا يمكن فيها ملاحقة الجاني بسبب الوفاة أو الفرار أو الغياب أو في حالات أخرى مناسبة (المادة 54، الفقرة 1 (ج)).
- اتخاذ ما قد يلزم من تدابير للسماح لسلطاتها المختصة بتجميد أو حجز الممتلكات، بناء على أمر تجميد أو حجز أجنبي يوفر أساسا معقولاً للاعتقاد بأن هناك أسباباً كافية لاتخاذ تدابير من هذا القبيل وبأن تلك الممتلكات ستخضع في نهاية المطاف لأمر مصادرة (الفقرة 2 (أ) من المادة 54).
- النظر في اتخاذ تدابير للسماح لسلطاتها المختصة بأن تحافظ على الممتلكات من أجل مصادرتها، مثلا بناء على توقيف أو اتهام جنائي أجنبي ذي صلة باحتياز تلك الممتلكات (الفقرة 2 (ج) من المادة 54)
- النص صراحة على آلية لإرجاع الموجودات والتصريف فيها وفقا لأحكام الفقرتين 1 و3 من المادة 57 من الاتفاقية.

3-4- الاحتياجات من المساعدة التقنية، التي حُددت من أجل تحسين تنفيذ الاتفاقية

- المساعدة في تعزيز الإطار القانوني للتعاون الدولي واسترداد الموجودات.
  - المساعدة في بناء إطار قانوني شامل لإدارة الموجودات المسروقة المعادة.
-